انعكاسات انفصال جنوب السودان على الأمن الاقتصادي السوداني

يوسف أبو رفاس

باحث سياسي

ملخص: تبحث هذه الدراسة انعكاسات انشطار الدولة السودانية الى جزأين احدهما شمالى والأخر جنوبي، وتداعيات ذلك كله على الأمن الاقتصادي السودانى، معرجا الى رصد حجم الإيجابيات والسلبيات التي رافقت هذا التحول في الدولة السودانية بشكل عام ، وما كان يمكن فعله لتجنب هذا الانفصال . مؤكدا في الوقت ذاته انه لم يكن في صالح الدولة السودانية ان تمر بهذا الانقسام والانفصال التاريخى، وماترتب عليه من انشاء دولتين غلبت عليهما سمة السجال المتقطع ماجعل مشهد الانفصال بالنسبة لدولة السودان بمثابة الجرح الذى لم يندمل حتى اللحظة، مشددا على ان المسألة الاقتصادية في هذا الانفصال مثلت مشكلة كبرى ستتعاظم خلال السنوات القادمة الى ان تمثل مشكلة رئيسة لدى الأجيال السودانية القادمة .

The Implications of South Sudan Separation for the Sudan's Economic Security

Yousef Aburafas

ABSTRACT This work examines the implications of partitioning the Sudanese state into north part and south part, and the consequences of this on the Sudanese economic security. It also studies the magnitude of the positives and negatives that accompanied this shift, for the Sudanese state in general, explores what could had been done to avoid this partitioning, and stresses meanwhile that it was not in the best interest of the Sudanese state to go through such historical separation and its consequent establishment of two states entangled in contineous sparring. This situation has turned the partitioning scene, for the Sudanese state, into a chronic wound that had not healed till now. This work concludes that the economic issue, in light of of the country partitioning, represents a major problem; its impacts will magnify in the coming years and will become a dilemma for the coming Sudanese generations.

رؤية تركية

2015 - 16

165 - 149

حدود السودان مع دولة جنوب السودان

تحاول هـذه الورقة بيان آثـار الإفرازات السـالبة لانفصال جنوب السـودان في الأمن الاقتصادي السـوداني، وتحـاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – ما أثر انفصال جنوب السـودان في الأمن الاقتصادي السوداني؟

2 – ما الموارد المشتركة بين الدولتين؟

3 – مـا معالجـات السـودان لهـذه المشكلة؟

وتنطلـق هـذه الورقـة مـن فرضيـة أن انفصال جنوب السـودان أثّر سـلبًا في الأمن الاقتصادي السوداني.

مفهوم الأمن الاقتصادي:

الأمن لغة: ضد الخوف ونقيضه، وأصله طمأنينـة النفـس وزوال الخـوف، والأمن في الاصطـلاح: هو عدم توقع مكروه في الزمان الآتي، ويكون في الاحتياجات البشرية المادية وغيرها، ورأسـها الأمن مـن الجوع، والأمن من العدو.

إنّ أدق وأجمـع مفهـوم للأمـن بمعنـاه الاقتصـادي الشـامل؛ أي في سـياقه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي- يرجع إلى قوله تعالى في سـورة قريـش: {فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْـتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُـم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُـم مِّـنْ خَوْفٍ}، فالإطعـام من الجوع يعنـي الأمن مـن الفقر المدقـع والجوع؛ أي (الأمـن الغذائـي) باعتبـاره أصـل الأمـن الاقتصـادي، أمـا الأمن من الخـوف فيعني (الأمـن الاجتماعـي والسـياسي)، وهمـا متلازمـان يكمـل أحدهمـا الآخـر، فـلا اسـتقرار اقتصاديًّا من دون استقرار سياسي اجتماعـي،والعكـس صحيـح.

ثـم إن النظر في مفهوم الأمن الاقتصادي ومعنـاه وأهميتـه يـأتي مـن منظـور الحوائـج الأصليـة... ومـن أصول الأحاديـث النبوية الشريفة التي تدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا"، ولعل هذا الحديث أجمع الأحاديث وأصرحها في باب الحوائج الأصلية، ودلالـة وحجة قاطعة على ضرورة تأمين الحقوق الإنسانية للفرد والمجتمع.[1]

إن الإستراتيجية الأمنية في السودان ترمي في مجملهـا إلى تحقيـق الأمن القومي الشـامل الـذي يكفل سـلامة الدولة، وحريـة العمل السياسي الداخـلي والخارجـي وسـلامته، وحريـة الحيـاة الاجتماعيـة بموروثاتهـا وسـلامتها، وحريـة الحيـاة الاقتصاديـة وسـلامتها، ومنعة القوات المسـلحة وقدرتها على التصدي للأخطار الخارجية.

والأمن الاقتصـادي يعني غياب التهديد بالحرمان الشـديد من الرفاهيـة الاقتصادية، ويكون الأمن الاقتصادي واضحًا حينما تختار الدولة وبوعي عدم الكفاءة الاقتصادية؛ كي تتجنـب أي ضغـوط اقتصادية مـن الخارج. وهنـاك من يرى أن نفقات الدفاع والتسـليح إنـما تمثل عبئًا عـلى الاقتصـاد الوطني، حيث تحرم المجتمع من موارد كان يمكن تخصيصها لعملية التنمية الاقتصاديـة... ويرى آخرون أن المـوارد التـي تخصـص للأمـن القومي لا تعدّ خسـارة بصـورة مطلقـة، ذلـك أن هذه التدفقات تعدّ أفضل وسـيلة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.[2]

تشكيل دولة السودان الحديثة:

قبـل عـام 1821 كان السـودان يُحكَـم عـن طريق سـلطنات متعددة، مثل السـلطنة الزرقاء في سـنار، وسـلطنة الفور في دارفور، والمسـبعات في كردفـان، وتقـلي في جبـال النوبـة، وسـلطنات أخـرى في جنـوب السـودان، ولم تكـن توجد حكومـة مركزية. بعد احتلال محمد علي باشـا السـودان أرسل أحفـاده متخصصـين في الكشـوف الجغرافية لكشـف منابع النيل، وفي عـام 1839م ضمّ جنوب السـودان إلى الحكم التركي في شـمال السـودان، وتشـكلت دولة السـودان الحالية

إن الإستراتيجية الأمنية في السودان ترمي في مجملها إلى تحقيق الأمـن القومي الشامـل الذي يكفل سلامة الدولـة، وحرية العمل السياسي الداخلي والخارجي وسلامته، وحرية الحياة الاجتماعية بموروثاتها وسلامتها، وحرية الحياة الاقتصادية وسلامتها، ومنعة القوات المسلحة وقدرتها على التصدي للأخطار الخارجية

وعاصمتها الخرطوم، وقبـل ذلك كان يطلق لفظ السودان أو ما كان يعرف ببلاد السودان عـلى الأراضي الممتدة من السـنغال غربًا على المحيـط الأطلسي حتى المحيـط الهندي غربًا. ونسـتنتج مـن ذلك أنـه قبل عـام 1839م لم تكن هناك دولة باسم السودان.

وفي فـترة الحكـم الإنكليزي لمـصر أُعيد اسـتعمار السـودان عام 1899م، فقد سـقط السـودان كلّـه بعـد زوال الدولـة المهديـة في

أيدي الاستعماريين الجدد الذين اختلفت سياستهم عن سياسة سابقيهم؛ إذ لم تقف عند استغلال السودانيين ومواردهم، ولاسيّما في جنوب السودان، بل رمت إلى أهداف بعيدة المدى... فقد مرت السياسة البريطانية هناك بثلاث مراحل رئيسة: امتدت أولاها من الغزو الإنكليزي- المصري عام 1899م إلى

أجيز قانون (الجوازات لعام 1922) الذي عرف فيما بعد بقانون المناطق المقفولة، فكان من أكثر الوسائل التي اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية في إبعاد العرب والمسلمين سواء أكانوا مصريين أم شماليين سودانيين أم نيجيريين أم غيرهم من المسلمين الأفارقة- عن المديريات الجنوبية، وفي تمكين الإدارة والمبشرين من صبغ تلك المديريات بألوان مختلفة من الديانات والثقافات غير الإسلامية والعربية

قيام الثورة المصرية سنة 1919م، وكانت السمة الغالبة على السياسة البريطانية في جنوب السودان عندئذ هي الإحجام عن التدخل في شؤون أهل هذا الإقليم، إلا بالقدر الذي تمليه ضرورات حفظ الأمن وإقامة سلطان الحكومة من جهة، وتيسير نشاط المبشرين المسيحيين الذي كان يهدف إلى استمالة السكان إلى الحكومة، بالإضافة إلى تنصيرهم ونشر المسيحية بينهم من جهة أخرى.

وأما الفترة الثانية فقد بدأت بقيام الثورة المصرية، واستمرت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (1919-1949م)، وتميزت السياسة البريطانية في هذه الفترة بالسعي (الإيجابي) الحثيث إلى تحويل اتجاه الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية عند سكان المديريات الجنوبية من مجراها الطبيعي الذي كانت قد اتخذته متأثرة بأحوال الحياة في شمال القطر، وتوجيهها وجهة مغايرة تستهدف فصل الإقليمين، وضم المديريات الجنوبية إلى غيرها من (المملكات) البريطانية في شرق إفريقيا، أو إقامتها وحدة مستقلة تحت النفوذ البريطاني.

أما الفترة الثالثة والأخيرة فقد كانت بين عامَي (1946-1947)، وانتهت باستقلال السودان الذي أُعلِن رسميًّا في أول يناير سنة 1956م، وشهدت بداية هذه الفترة اقتناع البريطانيين بإخفاق سياسة الفصل التي انتهجتها من قبل، وكانت وراء بلورة تلك السياسات من أولها إلى آخرها مصالح الإمبراطورية البريطانية في شرق إفريقيا ووادي النيل والحفاظ على تلك المصالح.[3]

وقد أجيز قانون (الجوازات لعام 1922) الذي عرف فيما بعد بقانون المناطق المقفولة، فكان من أكثر الوسائل التي اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية في إبعاد العرب والمسلمين سواء أكانوا مصريين أم شماليين سودانيين أم نيجيريين أم غيرهم من المسلمين الأفارقة- عن المديريات الجنوبية، وفي تمكين الإدارة والمبشرين من صبغ تلك المديريات بألوان مختلفة من الديانات والثقافات غير الإسلامية والعربية، وقد ترتب على ذلك القانون الآتي:

1 - نظام تصاريح جديد يُمنَع بموجبه الأجانب من دخول السودان إلا بإذن خاص، ويعطي السلطات صلاحية إلغاء التصريح

الممنوح لأي أجنبي بدخول السودان (من دون إبداء أي سبب).

2 – تفويض الحاكم العام (أو من ينوب عنه في المراكز والأقاليم من مديرين ومفتشين وغيرهم) بسلطات إعلان أي جزء من السودان منطقة مقفولة.

3 – تقسيم المناطق المقفولة إلى قسمين:

أ– مناطق مقفولة تمامًا ومحرم دخولها على الأجانب والسودانيين تحريمًا تامًّا.

ب– مناطق مقفولة عادية، وجُعلت هذه لتقدير الإداريين المسؤولين، إن شاءوا منحوا التراخيص اللازمة بدخولها، وإن شاءوا منعوها أو سحبوها (من دون إبداء أي سبب)، وقد يكون المنح بشروط معينة تحددها الجهة المانحة بحيث يكون لها الحق قانونًا في إلغاء التصريح الممنوح، إذا أخل الشخص الذي مُنح التصريح بأي شرط من الشروط المذكورة فيه.[4]

وقد مهّدت هذه السياسات لاندلاع التمرد في جنوب السودان، بالإضافة إلى عوامل أخرى، تمثّلت في إخفاق النخب السودانية عقب الاستقلال في معالجة قضايا السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا مهّد لاندلاع المزيد من الحروب، بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية لحل مشكلات السودان.[5] فقبل استقلال السودان عام 1956م، اندلعت شرارة التمرد في جنوب السودان عام 1955م، حينما تمردت كتيبة توريت، ومنذ ذلك الوقت اشتعلت الحرب بين جنوب السودان وشماله، واستمرت إلى عام 1973م، حيث وُقّعت اتفاقية أديس أبابا في عهد الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري، التي أوقفت الحرب لمدة عشر سنوات. وفي عام 1983م اندلعت الحرب مرة أخرى بين شمال السودان وجنوبه بصورة أعنف مما سبق، وبعد عدة محاولات للتفاوض أُوقِفت الحرب عام 2005م بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وكان من استحقاقات تلك الاتفاقية منح حق تقرير المصير لجنوب السودان: إما أن يبقى جزءًا من السودان، أو ينفصل ويكون دولة جديدة.

وفي عام 2011م جرى الاستفتاء، وانفصل بموجبه جنوب السودان عن شماله، وتكونت دولة جديدة باسم جنوب السودان. وقد تميزت مناطق التماس بين الشمال والجنوب بالخصائص الآتية:

1 – يعيش السكان في هذه المنطقة بصورة بدائية، إذ لايزالون يزرعون الأراضي بالطريقة نفسها التي كان يزرعها بها أجدادهم منذ عدة قرون، ويرعون أبقارهم أيضًا بالطريقة نفسها، ولم يصلهم أي شيء من حضارة العالم اليوم.

2 – ضعف في استثمارات الحكومة في البنى التحتية في أقاليم البلاد المختلفة، وضعف اهتمامها بوضع التدابير اللازمة لجذب الاستثمارات إلى تلك الأقاليم.

3 – ضعف إمكانيات القطاع الخاص السوداني، وعدم قدرته على الإسهام في عمليات التنمية.

4 – اختلالات أساسية انطوت عليها خطط التنمية وبرامجها من حيث محتواها وتنفيذها، حيث ركزت بصورة كبيرة على القطاع الزراعي، وربطت تنمية القطاعات الأخرى بها، بل إنها ركزت في القطاع الزراعي نفسه على الزراعة الحديثة، وأهملت الزراعة التقليدية التي تمثل النشاط الرئيس في مناطق السودان المختلفة.

5 – استمرار نمط التنمية الذي كان سائدًا في العهد الاستعماري خلال فترة الحكم الوطني.

هذا الوضع التنموي المختلّ ترتبت عليه نتائج عديدة على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي يمكن إبرازها على النحو الآتي:

وقبل الولوج الى انعكاسات الوضع التنموى المختل، يجب الإشارة إلى ان التنمية الحقيقية التي تنعكس على نوعية حياة السكان لاتزال غائبة في مناطق عديدة من البلاد التي ما تزال تشكو من ضعف الخدمات الأساسية فيها، ومن تراجع الأوضاع المعيشية لغالبية سكانها. وقد نتج هذا من عدم تمكن الساسة السودانيين من وضع رؤى وبرامج واضحة لتطوير هذه المنطقة.[6]

على المستوى الاقتصادي:

1 – الإخفاق في استغلال الموارد المتنوعة التي يتمتع بها السودان، والعجز عن رفع مستوى تشغيل تلك الموارد.

2 – تشوه هياكل عوائد الإنتاج بسبب التباين الكبير فيها بين مناطق البلاد المختلفة.

3 – اختلال التوازن الاقتصادي الخارجي للسودان، بسبب العجز الدائم في ميزان المدفوعات.

على المستوى الاجتماعي:

1 – انتشار ظاهرتي البطالة والفقر في الأقاليم المختلفة، نتيجة ارتباط النشاط الاقتصادي لغالبية السكان بالعمل في القطاع الزراعي.

2 – ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية إلى المدن والمناطق الأكثر حظًا في التنمية بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.

3 – انتشار ظاهرة العشوائيات والنشاط الهامشي في المدن.

4 – الإخفاق في استغلال الموارد المتنوعة التي يتمتع بها السودان، والعجز عن رفع مستوى تشغيل تلك الموارد.

وقبل انفصال الدولتين كان السودانيون يتمتعون بكل الامتيازات التي يكفلها لهم الدستور من تنقل وتملك وانصهار وتزاوج، وهذا أسهم في وجود نوع من التمازج في المجتمع السوداني، رغم الاختلافات الموجودة المتمثلة في عوامل العرق والدين والثقافة واللغات، إلا أنه كان هناك بعض الروابط بين مكونات المجتمع السوداني. وقد استمر السودان وجنوبه في وحدة زهاء 178 عامًا امتدت من عام 1839 حتى 2011م، وقبل انفصال الجنوب كانت هناك موارد مشتركة بين الجزأين، تمثلت فيما يأتي:

1 – هناك أعداد كبيرة من الموارد البشرية من شمال السودان يقطنون (الجنوب)، كما أن هناك أعدادًا كبيرة من الجنوبيين يقيمون في شمال السودان، وقد قاد ذلك إلى تملك الجنوبيين والشماليين عقارات وممتلكات أخرى في شطري السودان، ولهم وظائف ومناشط تجارية فيهما، كما أن الخدمة المدنية كانت مشتركة بين شطري السودان.

2 – السكان الذين يقطنون في مناطق التماس (مناطق الجنوب المتاخمة للشمال، ومناطق الشمال المتاخمة لجنوب السودان) –وهم أكثر تأثّرًا بهذا الانفصال– هم في العادة رعاة أبقار، يتجولون بأبقارهم هذه شمالًا وجنوبًا، حيث المراعي الوفيرة والأمطار الغزيرة والأنهار في جنوب السودان في فصل الصيف، عندما يكون شمال السودان جافًا، ويعودون إلى شمال السودان في الخريف حينما تكثر الأمطار في الجنوب، مع وجود الأمراض والحشائش العالية، والحشرات التي تضر الحيوان والإنسان... هذه الرحلة استمرت بضعة قرون، وتكيفت حياة الناس في هذه المنطقة على هذه الصورة، حيث كانوا يتجولون في هذه المنطقة بحرية لكونها كانت لدولة واحدة.

3 – اكتشِف البترول في السودان، وكان معظم آبار البترول في الجزء الجنوبي في منطقة بانتيو وعداريل، بينما القليل منها في شمال السودان، ومن ثمّ أصبحت آبار البترول وما يرتبط بها من مصافي وأنابيب نقلها أصولًا مشتركة لهذه الدولة الواحدة.

4 – من الناحية الاقتصادية كان شمال السودان وجنوبه يشتركان في نواحي الاقتصاد الكلي، حيث كانت الميزانية واحدة:

الميزان التجاري وميزان المدفوعات والديون الخارجية والعملة كلها موحدة.

5 - هناك أصول ثابتة ومتحركة مشتركة بين شطري السودان، مثل خط سكة الحديد الذي يمتد من بابنوسة إلى واو في جنوب السودان، وكذلك الطريق المسفلت الذي يربط مدينة ربك في شمال السودان بمدينة الرنك في جنوب السودان.

6 - فيما يخص مصادر مياه النيل فإن جنوب السودان كشمال السودان يعدّان من دول ممر النيل لا من دول المنبع، وهما يشتركان في هذا المصدر المائي، حيث النيل الأبيض وروافده تمر من جنوب السودان ثم من شماله.

7 - برزت الاختلافات حول التزامات السودان، من ديون خارجية وأصول وممتلكات خاصة وأنصبة لكل طرف وكيفية حسمها، وهو أمر يكاد الاتفاق عليه يكون مستحيلًا ومعلقًا إلى ما لا نهاية، وسوف تكون محل نزاع مستمر وضغط من الدولة الجديدة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب.[7]

مهددات الأمن الاقتصادي السوداني عقب انفصال جنوب السودان:

بعد أن انفصل جنوب السودان عن شماله عام 2011 برزت الكثير من المهددات التي تواجه الأمن الاقتصادي السوداني، وقد تمثل ذلك في الآتي:

أولًا- قضايا الحدود السياسية:

تقوم الحدود السياسية بوظائف اقتصادية مهمة، تتمثل في تعيين حجم الثروات والموارد والإمكانات المتاحة للدولة، وهو ما يمثل عنصرًا مهمًّا فيما يتعلق بمستوى اقتصاد الدولة، ومستوى معيشة مواطنيها. كما أن طبيعة الحدود تؤثر أيضًا في إمكانيات التعاون مع دول الجوار، ومن ثَمّ في إمكانيات التنمية الشاملة داخليًّا وإقليميًّا، وهذا الأمر أدّى إلى تعارض نظرة الدول وتباين أهدافها فيما يتعلق بهذه الجوانب الاقتصادية، إذ تُعدّ الحدود من أهم أسباب التوتر والنزاع بين الدول الإفريقية. وقد دفع ذلك إلى الحرص على دقة الاتفاقيات المتعلقة بالحدود ووضوحها، للحيلولة دون وقوع المنازعات بشأنها.[8]

وعندما انفصل جنوب السودان عن شماله كانت الحدود بينهما من أكبر العقبات التي تهدد الأمن الاقتصادي السوداني من الجانبين، لعدم معرفة الموارد الاقتصادية بالتحديد، وكذلك لانعدام التعاون بين الدولتين.

ويبلغ طول الخط الحدودي بين السودان ودولة جنوب السودان الوليدة ألفين ومئة وخمسة وسبعين كيلومترًا (2175 كم)، ويمتد من حدود الدولتين مع إفريقيا الوسطى غربًا وحتى حدودهما مع إثيوبيا شرقًا. وتمر الحدود في إحدى عشرة ولاية: ستّ منها في السودان، وخمس في الجنوب. وولايات السودان الحدودية ابتداء من الغرب، هي: جنوب دارفور، وشرقها، وجنوب كردفان، والنيل الأبيض، وسنار، والنيل الأزرق. أما ولايات جنوب السودان فهي غرب بحر

الغزال، وشمالـه، وواراب، والوحدة، وأعالي النيل.

وقد كُوِّنت لجنة ترسيم الحدود بين شمال السـودان وجنوبـه 1/1/1956 لتكـون واحـدة مـن آليـات تنفيـذ اتفاقيـة السـلام الشـامل. وأنيـط باللجنة ترسـيم الحدود بين الجنـوب والشـمال، ويشـمل ذلـك تخطيطها عـلى الـورق (Delimitation) وتوقيعهـا عـلى الأرض بوضـع العلامـات الحدوديـة (Demarcation).

أنجزت لجنة الترسيم العديد من مهامها، حيـث جمعـت كميـة ضخمـة مـن الوثائـق والخرائـط مـن داخـل السـودان وخارجـه، كـما زارت الولايـات الحدوديـة، وقابلـت واجتمعـت مـع ولاتهـا ومحافظيهـا وإداراتها الأهلية.

وبعـد اجتماعـات ومفاوضـات عديـدة اتفقـت اللجنـة الفنيـة لترسـيم الحـدود على 80٪ مـن الحـدود، واختلفت على ما نسـبته 20٪.. انظـر الخريطـة أعـلاه[9]، وتأتي أهمية هـذه الحدود المتنـازع عليها بـين الدولتين في أنهـا تمثـل مراعـي طبيعيـة ترعـى فيهـا أبقار القبائل العربية في شـمال السودان، إضافة إلى أهميتها الأخرى في أنها تمثل موارد اقتصادية.

وقـد وُقِّعت اتفاقيـات التعاون المشـترك وقضايـا الحـدود، وعالجت قضايـا الحدود، واقترحـت آليـات محـددة لتحقيق ما يسـمى بالحـدود المرنـة، التـي تصبح مدخـلًا للأمن والسـلام والتعايـش والتواصل عنـد المنطقة الحدودية بين الدولتين. وعـرف العالم حديثًا ما يسـمى بالحدود المرنـة (Soft Border) كما نـشر برنامج الحدود في الاتحـاد الإفريقي كتابًـا سـمّاه (Bridges not Barriers)، وذلـك لمحاولـة جعل الحـدود التي تفصل الـدول الإفريقية مجالًا للتكامـل الاقتصادي والسياسي، وتبادل المنافع واستغلال الموارد. وهـذا ما تنادي بـه الورقة لجعـل الحدود بين شـمال وجنوب السـودان مجـالًا للتعـاون لا للنزاعات والاحتراب.

وهنـاك عـدد مـن المحـاولات لمعالجـة مسـألة الحـدود بـين الدولتـين، مـن قبـل الدولتـين أنفسـهما، مـن خـلال تكويـن آلية سـميت (مفوضيـة الحـدود المشـتركة JBC (Joint Border Commission

عندما انفصل جنوب السودان عن شماله كانت الحدود بينهمـا من أكبر العقبـات التي تهدد الأمن الاقتصادي السوداني من الجانبين، لعدم معرفة الموارد الاقتصادية بالتحديد، وكذلك لانعدام التعاون بين الدولتين

وأعضاؤها على مستوى وزاري. تُعنَى الآلية بـالإشراف عـلى تنفيـذ الاتفاقيـات المتعلقـة بالحـدود المرنة، وتشـمل التجـارة الحدودية، والأمـن، والتداخـل السـكاني، والرعـوي، إضافـة إلى ترسـيم الحـدود بـين الدولتـين. والآليـة الثانية هي اللجنة المشـتركة لترسـيم الحـدود، JDC(Joint Demarcation Committee) وتعنـى بترسـيم الحـدود المتفق عليها بين الدولتين.

شكل رقم (1) نصيب السودان من مبيعات النفط (2007-2014) مليون دولار

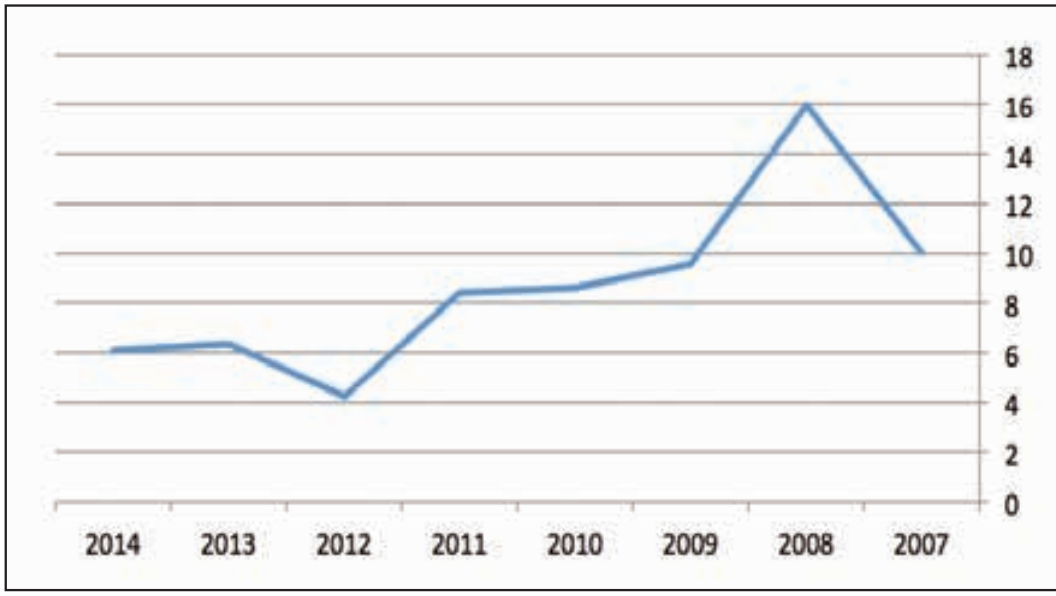

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014

وكذلك ثمة محاولات من الاتحاد الإفريقي، فهناك لجنة الخبراء لمعالجة موضوع المناطق الخمس المختلف حولها المذكورة، إذ عيّنت اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى (AUHIP) برئاسة ثامبو إمبيكي بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي لجنة سميت بلجنة الخبراء (Panel of Experts) لإعطاء الأطراف رأيًا غير ملزم عن وضع المناطق المختلف وتحديد ملكيتها.

إن عدم الوصول إلى اتفاق بشأن الحدود بين الدولتين من شأنه أن يكون سببًا للنزاعات والحروب بينهما في المستقبل، وهو ما يهدد الأمن الاقتصادي السوداني. لذا نرى من الأفضل للدولتين تفعيل هذه الآليات، ومباشرة أعمالها لتصبح الحدود آمنة ومستقرة، وهذه بدورها تفرض سلامًا دائمًا بين الدولتين.

ثانيًا- البترول:

بدأ الإنتاج النفطي في السودان في حقول أبي جابرة وشارف، ثم لحق بذلك الإنتاج من حقول عداريل وهجليج. وكان مجمل إنتاج النفط في السودان حتى يوليو/ تموز 1998م في حدود ثلاثة ملايين برميل بواقع 471629 برميل من حقلي أبو جابرة وشارف و196347 من حقل عداريل و2517705 برميل من حقل هجليج. ووصل حجم الإنتاج الفعلي بنهاية يونيو/ حزيران 1999 إلى 150,000 برميل من حقلي هجليج والوحدة. وتتوقع الحكومة ارتفاعًا في الإنتاج من حقول جديدة تكتشف في المربعات الممنوحة للشركات المختلفة، مما

جدول رقم (1) الأداء الفعلي للإيرادات (2010-2014)- مبيعات النفط (مليون جنيه)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
تقديرات الميزانية	10,523	6,126	2,517		7,357
أداء الموازنة	8,620	6,506	4,241		6,078
النسبة من إجمالي الإيرادات	41%	28%	72%		45%

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي 2010 حتى 2014

سيزيد من احتياطي النفط السوداني. ويبلغ الإنتاج الفعلي الآن حوالي 600,000 برميل يوميًّا. تعود هذه البيانات إلى فترة ما قبل انفصال جنوب السودان الذي أصبح دولة قائمة بذاتها, مع العلم بأن 85٪ من إنتاج النفط السوداني في السابق كان يأتي من الجنوب.[10]

ويرتبط بإنتاج البترول ثلاثة أشياء أساسية، هي: مصفاة البترول في الجيلي- شمال الخرطوم، وخط الأنابيب، ثم موانئ التصدير على البحر الأحمر. وبموجب الاتفاقية آلت آبار النفط لجنوب السودان، بينما آلت المصفاة وخط أنابيب نقل البترول والموانئ لشماله.

وقد حددت اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان قسمة عائدات البترول بينهما، وبينت ذلك المادة 192 من دستور السودان الانتقالي لعام 2005 على النحو الآتي:

1 - يقسم صافي عائدات الثروة الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية في جنوب السودان في إطار الموازنة بين احتياجات التنمية القومية واحتياجات إعادة تعمير جنوب السودان.

2 - صافي عائد دخل البترول هو صافي الدخل من:

1 - صادرات البترول الحكومي.

2 - البترول الحكومي الذي يُسلَّم للمصافي المحلية.

3 - يخصص 2٪ على الأقل من عائدات البترول للولايات المنتجة للبترول، بحسب الكمية المنتجة في الولاية.

4 - تُخصَّص نسبة 50٪ من باقي إيرادات البترول لحكومة جنوب السودان من صافي عائد البترول المستخرج من آبار البترول المنتجة في جنوب السودان، وتُخصَّص نسبة 50٪ المتبقية للحكومة القومية، وحكومات ولايات السودان الشمالية.[11]

وقد تراجع نصيب السودان من الإنتاج النفطي بعد انفصال الجنوب إلى 120 ألف برميل يوميًّا، نصيب الدولة منها 55 ألف برميل يوميًّا. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بعد تشغيل الحقول التي كانت معطلة بسبب التوترات في المنطقة وزيادة الاستثمار في

شكل رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي 2004-2014 بأسعار (1981-1982) مليون جنيه

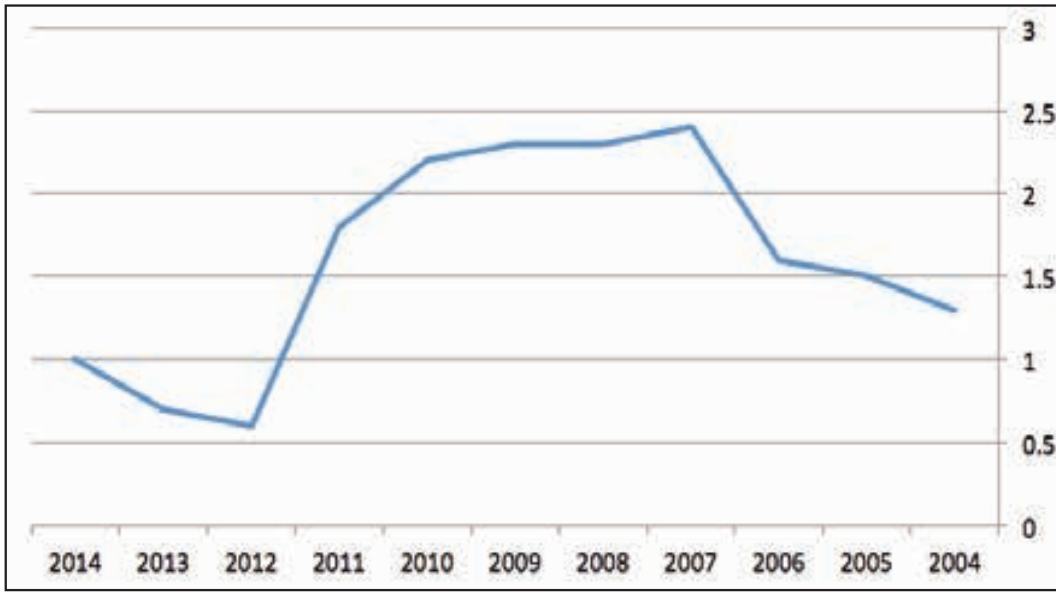

التنقيب- إلى 180 ألف برميل بنهاية عام 2012 م، وإلى 320 ألف برميل يوميًّا في عام 2030 م. ويبلغ احتياطي السودان من النفط المؤكد 6.8 مليار برميل) 2010م)، وهو بهذا يتبوّأ الرقم 20 في العالم، بينما يبلغ احتياطيه المؤكد من الغاز الطبيعي مليار متر مكعب) 2010م).

ويوضح الشكل رقم(1) الآتي إيرادات مبيعات النفط في السودان خلال الأعوام 2007-2014، حيث يُلاحَظ تدني مبيعات النفط خلال هذه الفترة.

وقد أثّر هذا في موازنة الدولة، إذ تناقصت إيرادات الدولة في ميزانيات الأعوام 2010-2014، كما يوضحه الجدول رقم(1)

ويلاحظ ضعف إسهام البترول في الموازنة العامة للأعوام المذكورة، مع ملاحظة ارتفاع نسبة الإسهام إلى 45٪ عام 2014م.

ويأتي تهديد الأمن الاقتصادي السوداني في جهة البترول من مسألتين: أولاهما تدني إنتاج السودان من البترول عقب الانفصال؛ لأن معظم آبار البترول أصبحت تتبع جنوب السودان، وثانيتهما أن حقول البترول السودانية المتبقية أصبحت على الحدود مع دولة جنوب السودان، ووجود التوترات الأمنية في هذه المنطقة يجعل معظم بترول السودان قابلًا للغزو من قبل دولة جنوب السودان، كما حدث عندما احتلت دولة الجنوب آبار النفط في منطقة هجليج، وقامت بتخريبها، مما أعاق إنتاج البترول السوداني لفترة ليست بالقصيرة.

شكل رقم (3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008 - 2012 بأسعار عام 81/ 1982

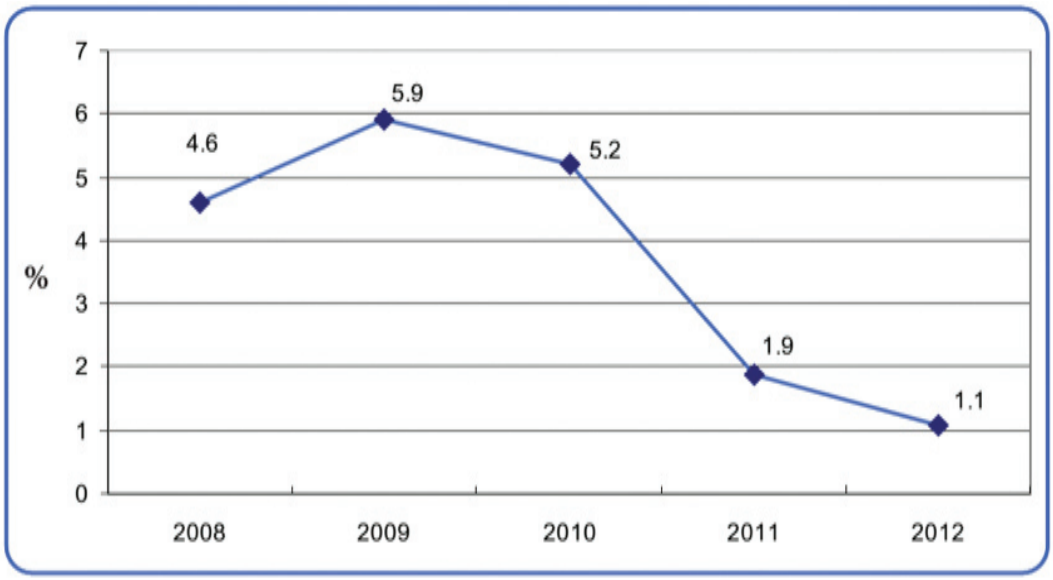

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2012.

ثالثًا- مناطق الرعي الطبيعية في جنوب السودان:

يُعَدّ السودان من أكثر الدول العربية والإفريقية غنى بالثروة الحيوانية، حيث تشكل ما نسبته 19,7٪ من صادرات السودان، و18,9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[12] ويتركز إنتاج هذه الثروة الحيوانية في حزام السافنا الغنية التي تتاخم الحدود الشمالية لجنوب السودان، حيث ترعى الأبقار في المراعي الطبيعية الواسعة، وكذلك السافنا الفقيرة في أواسط شمال السودان، حيث يكثر رعي الضأن والجمال في هذه المنطقة. ويتميز إنتاج الثروة الحيوانية في هذه المنطقة بالبدائية، وعادة ما ينظر السكان إلى الثروة نظرة اجتماعية أكثر من نظرتهم إليها نظرة اقتصادية، فتزداد مكانة الفرد في المجتمع بما يملك من هذه الثروة الحيوانية.

وعند انفصال جنوب السودان تأثرت المراعي المتاخمة لحدوده في حزام يمتد بطول الحدود الدولية بين السودان وجنوب السودان، والتي تمتد من الحدود مع إفريقيا الوسطى غربًا إلى إثيوبيا واريتريا شرقًا، ومن ثَمّ فقد الرعاة حرية الحركة في مراعي جنوب السودان الغنية. وهذا يجعل الرعاة يتزاحمون في المراعي في شمال السودان، ويؤثّر ذلك سلبًا في البيئة، عن طريق الرعي الجائر (زيادة قطعان الماشية على المرعى)، كما يزيد من احتكاكات الرعاة مع بعضهم بعضًا ومع المزارعين. وهذا يتطلب علاجًا سريعًا عن طريق تغيير نمط حياة هؤلاء الرعاة، بتحويلهم إلى مزارعين، وممارسة الزراعة

المختلطة، وتقليل أعداد الماشية حتى تكون متناسبة مع مساحة المراعي المحدودة.

ولذلك يمكن القول إن انفصال جنوب السودان أثّر سلبًا في الأمن الاقتصادي السوداني، وبخاصة في مجال الثروة الحيوانية، وقد يؤثر أيضًا في الأمن العام إذا لم تتدارك الحكومة السودانية مؤثّرات إفرازات الانفصال في الرعاة.

رابعًا- أثر انفصال جنوب السودان في الاقتصاد السوداني:

أدّت الزيادة في إيرادات البترول إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فمنذ عام 2004 بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الزيادة حتى عام 2010، ثم بدأ يتناقص عام 2010 والأعوام الآتية، وهي الأعوام التي انفصل فيها جنوب السودان، كمل يوضحه الشكل رقم(2).

شهد السودان خلال الأعوام الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين حتى السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة نموًّا اقتصاديًّا متسارعًا، والذي ساعد فيه اكتشاف البترول الذي أصبح واحدًا من أهم مصادر الإيرادات.

ويلاحظ من الشكل رقم(3) أن الاقتصاد السوداني ظل ناميًا حتى 2009، ثم انخفضت نسبة النمو نتيجة الأزمة المالية العالمية، وظل ينمو بمعدل متناقص حتى جاء انفصال جنوب السودان، وخروج جزء كبير من عائدات البترول من الميزانية، كما يوضحه الشكل رقم(4)، حيث بلغت نسبة النمو 1,4٪ عام 2012، وبعدها بدا الاقتصاد السوداني يتعافى حتى عام 2014.

شهد السودان خلال الأعوام الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين حتى السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة نموًا اقتصاديًا متسارعًا، والذي ساعد فيه اكتشاف البترول الذي أصبح واحدًا من أهم مصادر الإيرادات

عدم الاستقرار السياسي وأثره في الأمن الاقتصادي السوداني:

منذ أن انفصل جنوب السودان لم تتحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مما خلق جوًّا من عدم الاستقرار في الحدود بين البلدين... وهذا الوضع يؤثر في الموارد الاقتصادية بين البلدين، ولاسيّما أن هذه المنطقة تعدّ من أهم مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني والبترول في السودان، مثل إنتاج البترول، وخط الأنابيب، والمراعي، والتجارة الحدودية بين البلدين، والعلاقات الاقتصادية الجيدة التي تكون لمنفعة الشعبين. ومن نتائج عدم الاستقرار السياسي بين البلدين احتلال جنوب السودان حقول البترول في هجليج، وكذلك دعم الطرفين للحركات المتمردة في الدولة الأخرى، أو ما يعرف بـ"الحرب بالوكالة".

إن عدم الاستقرار السياسي بين البلدين يؤثّر سلبًا في الأمن الاقتصادي في السودان من عدة أوجه:

1 - يؤثر سلبًا في حرية حركة السكان، والسلع بين الدولتين، ومن ثَمّ يجعل الحدود

شكل رقم (4) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010 – 2014) بأسعار عام (81/ 1982)

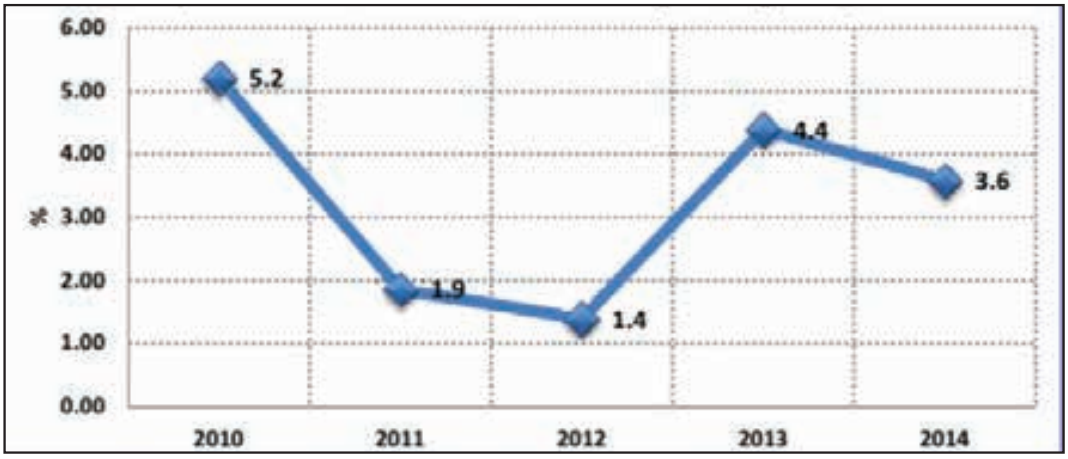

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014

موانع بدلًا من أن تكون جسورًا للتواصل والمنافع المتبادلة.

2 – يؤثر سلبًا في الإنتاج الزراعي.

3 – يؤدّي إلى فقد الكثير من الرعاة في السودان فرصة الوصول إلى المراعي الغنية والخصبة في جنوب السودان، وهذا يؤثر في تربية الماشية في هذه المنطقة.

4 – يؤدي إلى تحول الموارد الشحيحة من التنمية إلى متطلبات الجيوش , وهذا يؤثر سلبًا في الخدمات التنموية في السودان، ويحوّل اقتصاد السودان إلى اقتصاد الحرب. وليس من الضرورة أن ينتظر السودان وقوع الحرب لفرض اقتصاد الحرب العام، ورفع الطاقات الدفاعية والقتالية للوطن... أما النتائج السياسية لاقتصاد الحرب فهي رفع درجة التعبئة والتنظيم في الداخل، وزيادة الشعور بالخطر الذي يهدد الجماعة على حساب الرغبة الفردية في الاستهلاك، أو نوعية البضائع الاستهلاكية.[13]

الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، تمثلت في:

أن السودان بحدوده الجغرافية قبل انفصال جنوب السودان قد تشكّلَ قبل 176 سنة، وقبل هذا كان السودان يتكوّن من عدد من السلطنات المستقلة بعضها عن بعض.

أسهم المستعمر البريطاني من خلال سياسات المناطق المقفولة في فصل جنوب السودان عن شماله، وفي ضمّها إلى مستعمراته في شرق إفريقيا، لكن عدم نجاح هذه السياسة دعا الحكومة الإنكليزية إلى التخلي عنها. كما أن النخب الوطنية التي حكمت السودان عقب الاستقلال لم تنجح في توحيد السودان، والدليل على ذلك استمرار الحرب منذ الاستقلال... ولم تكن لها سياسات ورؤى في حل قضايا السودان، وهذا مهّد لانفصال الجنوب.

اندلعت أولى شرارات التمرد في جنوب السودان عام 1955م، واستمرت حتى عام 1973، ثم اندلعت مرة أخرى عام 1983، واستمرت حتى إيقافها عام 2005، بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، التي كان من استحقاقاتها حق تقرير المصير لجنوب السودان الذي قاد إلى انفصاله عن السودان بصورة رسمية عام 2011.

قبل الانفصال كانت هناك قضايا اقتصادية مشتركة بين الدولتين، تمثلت في المراعي الطبيعية، والبترول، وملحقاته من المصافي، وموانئ التصدير، والعملة، والعمالة (الموارد البشرية).

توصلت الدراسة إلى أن انفصال جنوب السودان أثر سلبًا في الأمن الاقتصادي السوداني، في جوانب إنتاج البترول، وتصديره، ورأس المال البشري، والديون الخارجية، والمراعي الطبيعية، التي أساءت إلى أوضاع التنمية الاقتصادية، في جوانب الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وموازنة الدولة.

وتوصلت الدراسة إلى أن انعدام الاستقرار السياسي بين البلدين عقب الانفصال زاد من المهددات الأمنية للاقتصاد السوداني، ويزيد من احتمالات اندلاع الحروب، وهذا يحوّل الإمكانات الاقتصادية إلى التجهيزات للحرب بدلًا من توجيهها إلى التنمية الاقتصادية.

مصادر البحث:

• جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان (1919-1939)، ترجمة هنري رياض، 1972.

• حسن محمد صالح وعلي صالح كرار وبابكر النور كونار، السياسات الاستعمارية السالبة ومقاومة أبناء جبال النوبة وجنوب السودان للحكم الأجنبي (1899-1955)، المشروع القومي للتوثيق، دار الوثائق القومية ومركز دراسات المجتمع، يونيو 2011.

• سعد الدين عبد الحي، في الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، رؤية تراثية أولية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، العدد(10)، يناير 2011.

• عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986.

• علي عيسى عبد الرحمن، الانفصال وأثره على الأمن الوطني السوداني، في ندوة محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال- قراءة في مآلات استفتاء يناير 2011، مركز البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم.

• محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية(2)، القاهرة، 1996.

• محمد عبد القادر، مستقبل التنمية في السودان في ظل الوحدة والانفصال، في ندوة محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال- قراءة في مآلات استفتاء يناير 2011، مركز البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم.

• منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، الجزء الأول، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

• يوسف خميس أبو رفاس، أثر الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي في دارفور، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، العدد(10)، يناير 2011.

مصادر ومراجع أخرى:

- موقع وزارة الخارجية السودانية على الشبكة الدولية- 26 أغسطس 2015

- Wikipedia Encyclopedia, 25/ 08/ 2015

- دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005م

- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

الهوامش:

1- سعد الدين عبد الحي، في الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، رؤية تراثية أولية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، العدد (10)، يناير 2011، ص21-23.

2-يوسف خميس أبو رفاس، أثر الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي في دارفور، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، العدد(10)، يناير 2011، ص55-57.

3- حسن محمد صالح وعلي صالح كرار وبابكر النور كونار، السياسات الاستعمارية السالبة ومقاومة أبناء جبال النوبة وجنوب السودان للحكم الأجنبي (1899-1955)، المشروع القومي للتوثيق، دار الوثائق القومية ومركز دراسات المجتمع، يونيو 2011، ص58-60.

4- جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان (1919-1939)- ترجمة هنري رياض، 1972، ص118

5- منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، الجزء الأول، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

6- محمد عبد القادر، مستقبل التنمية في السودان في ظل الوحدة والانفصال، في ندوة محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال- قراءة في مآلات استفتاء يناير 2011، مركز البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ص125

7- علي عيسى عبد الرحمن، الانفصال وأثره على الأمن الوطني السوداني، في ندوة محفزات الوحدة وتداعيات الانفصال- قراءة في مآلات استفتاء يناير 2011، مركز البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ص205

8- محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية(2)، القاهرة، 1996، ص32

9- موقع وزارة الخارجية السودانية على الشبكة الدولية- 26 أغسطس 2015

10- Wikipedia Encyclopedia, 25/ 08/ 2015

11- دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005م

12- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014، ص117 و177

13- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986.